طهران تبلغ «الدولية للطاقة الذرية» بوقف التفتيش المفاجئ

تل أبيب: إذا عادت أمريكا إلى الاتفاق النووي القديم مع إيران...ستفقد سطوتها

عواصم – «وكالات» : لوحت إسرائيل أمس الثلاثاء إلى احتمال تجاهلها الرئيس الأمريكي جو بايدن في استراتيجية التعامل مع برنامج إيران النووي، وحثت على تشديد العقوبات على طهران، وتوجيه إنذار عسكري يُعتد به لها.

وجاء هذا على لسان مبعوث إسرائيل لدى واشنطن في وقت حساس بالنسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الذي يستعد لمعركة إعادة انتخابه في الشهر المقبل، وعاود نتانياهو استخدام نبرة حادة ضد إيران في حين لم يحدث أي اتصال مباشر بينه وبين بايدن حتى الآن.

وقالت الإدارة الأمريكية الجديدة إنها تريد الرجوع إلى الاتفاق النووي في 2015 إذا عاد الإيرانيون للوفاء بالتزاماتهم، بعد أن انسحب الرئيس السابق دونالد ترامب منه وأعاد فرض العقوبات على طهران.

وقالت واشنطن أيضاً إنها تريد التشاور مع حلفائها في الشرق الأوسط على مثل هذه التحركات، وقال السفير جلعاد إردان لراديو الجيش الإسرائيلي:ي «لن نتمكن من المشاركة في مثل هذه العملية إذا عادت الإدارة الجديدة إلى الاتفاق».

وفي أحاديث غير رسمية، أثار مساعدو نتانياهو تساؤلات حول النتائج العكسية المحتملة للتواصل مع نظرائهم الأمريكيين، بإعطاء إشارة خاطئة على موافقتها على أي اتفاق جديد في حين أنها تعارض ذلك.

ولم تكن إسرائيل طرفاً في اتفاق 2015، لكن لدها مؤيدون أقوياء داخل الكونغرس الأمريكي كما أن تهديدات نتانياهو بعمل عسكري أحادي الجانب ضد إيران تدخل أيضاً في حسابات القوى العظمى.

الرئيس الإيراني حسن روحاني في منشأة نووية

وقال إردان: «نعتقد أنه إذا عادت الولايات المتحدة لنفس الاتفاق الذي انسحبت منه بالفعل، فستفقد كل سطوتها»، وأضاف «يبدو أن فرض عقوبات معرقلة بالإبقاء على العقوبات الحالية بل وفرض عقوبات جديدة، إضافة إلى توجيه إنذار عسكري يعتد به، وهو ما تخشاه إيران، هو ما يمكن أن يجلب إيران إلى مفاوضات حقيقية مع الدول الغربية، ربما تسفر في النهاية عن اتفاق قادر حقا على منعها من المضي قدماً في إنتاج أسلحة نووية».

من جهة أخرى قالت إيران إنها ستمنع التفتيش المفاجئ للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة اعتبارا من الأسبوع المقبل، إذا لم تنفذ الأطراف الأخرى في الاتفاق النووي التزاماتها، في تحد لآمال الرئيس الأمريكي جو بايدن في إحياء الاتفاق.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية سعيد خطيب زاده: «إذا لم ينفذ الآخرون التزاماتهم بحلول 21 فبراير فستضطر الحكومة لتعليق التنفيذ الطوعي للبروتوكول الإضافي».

وتابع قائلاً: «لا يعني ذلك إنهاء كل عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية... يمكن العدول عن جميع هذه الخطوات إذا غير الطرف الآخر مساره واحترم التزاماته» في إشارة إلى الولايات المتحدة.

وقال سفير إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تويتر الإثنين، إن طهران أبلغت الوكالة بخطتها لإنهاء سلطات التفتيش الشاملة الممنوحة للوكالة بموجب الاتفاق النووي.

وقال كاظم غريب ابادي: «سينفذ قانون أقرهالبرلمان في الوقت المحدد وأبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية اليوم لضمان الانتقال السلس إلى مسار جديد في الوقت المناسب. وبعد كل شيء، النوايا الحسنة تجلب النوايا الحسنة!».

ومنح الاتفاق النووي سلطات تفتيش واسعة النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكن قانوناً في العام الماضي يلزم الحكومة الإيرانية بإلغائه، في 21 فبراير (شباط) إذا لم تلتزم الأطراف الأخرى بالاتفاق النووي.

وتسعى إدارة بايدن لإعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي في 2015 الذي انسحب منه سلفه دونالد ترامب في 2018. وبموجب الاتفاق وافقت إيران على كبح أنشطتها النووية مقابل رفع العقوبات عنها.

وبعد الانسحاب أعاد ترامب فرض العقوبات، وبدأت إيران في انتهاك بعض قيود الاتفاق. وتختلف واشنطن وطهران الآن حول أفضل السبل لإحياء الاتفاق، حيث يطالب كل طرف بعودة الآخر أولا للامتثال للاتفاق.

ورغم الموقف العلني المتشدد لإيران بضرورة اتخاذ واشنطن للخطوة الأولى، قال عدد من المسؤولين الإيرانيين لرويترز الأسبوع الماضي إن الضغوط الاقتصادية المتزايدة نتيجة العقوبات الأمريكية ربما تدفع طهران إلى المرونة.

وقال وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني الأسبوع الماضي إن الدوحة تجري مشاورات للمساعدة في إنقاذ الاتفاق، وقالت وسائل إعلام رسمية إيرانية إنه سيلتقي مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف في طهران، الاثنين.

وقال خطيب زاده: «نرحب بهذه المساعدة.. قطر هي من أصدقاء إيران الإقليميين وهناك مشاورات وثيقة بين البلدين على مختلف المستويات».

ودأبت إيران على نفي سعيها لامتلاك أسلحة نووية.

وقال وزير المخابرات الإيراني الأسبوع الماضي إن الضغوط الغربية يمكن أن تدفع طهران للتصرف «مثل قط محاصر» والسعي لحيازة أسلحة نووية.

لكن خطيب زاده نفى ذلك واستشهد بفتوى علي خامنئي حرم فيها امتلاك الأسلحة النووية.

وقال: «إيران لم ولن تسعى أبدا لحيازة أسلحة نووية».

أردوغان: لا يحق لأحد انتقاد العمليات العسكرية التركية في سوريا والعراق

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

أنقرة – «وكالات» : هاجم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، منتقدي العمليات العسكرية لبلاده الإثنين، بعد يوم من إعلان الجيش مقتل 13 تركياً على أيدي مسلحين أكراد.

وقال أردوغان في خطاب في ولاية ريزا على البحر الأسود إنه بعد «حمام الدم في شمال العراق على يد حزب العمال الكردستاني المحظور، لم يعد لأحد أو دولة الحق في التشكيك أو انتقاد أو معارضة عمليات تركيا في العراق وسوريا».

وطالب أردوغان الإثنين الغرب بالتوقف عن دعم منظمة حزب العمال الكردستاني، ووجه حديثه للولايات المتحدة قائلاً: «إن كنتم تريدون استمرار علاقات التحالف مع تركيا على صعيد المجتمع الدولي وحلف شمال الأطلسي الناتو فعليكم التراجع عن الوقوف بجانب الإرهابيين».

ونقلت وكالة «الأنباء التركية «لو جمعنا مجازر منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية ضد المدنيين في كتاب واحد، لتجاوز عدد صفحاته الموسوعات الغربية الضخمة»، على حد وصفه.

ولفت أردوغان إلى أن أنقرة متفقة مع حكومتي بغداد وإقليم كردستان في شمال العراق على اجتثاث المنظمة.

وشدد على أنه لم يعد بإمكان أي دولة أو مؤسسة أو كيان أو شخص مساءلة تركيا عن عملياتها في العراق وسوريا بعد هذه «المجزرة».

والأحد، قال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار: «عندما اقتحمنا مغارات المنظمة الإرهابية شمالي العراق عثرنا على جثث 13 من مواطنينا المدنيين الذين اختطفتهم المنظمة سابقاً».

ولفتت وكالة بلومبرغ للأنباء إلى أن الإعلان قد يخدم حملة أنقرة المطالبة بإنهاء الدعم الأمريكي للمسلحين الأكراد في سوريا، موضحة أن العملية هي الأكثر دموية التي تنفذها المنظمة الكردية منذ سنوات.

وأعلن أكار أيضاً انتهاء عملية «مخلب النسر–2» في منطقة غارا شمالي العراق.

وأوضح أن القوات التركية استطاعت تدمير أكثر من 50 موقعا للمنظمة.

استكمال محاكمة المعارض الروسي نافالني

موسكو – «وكالات» : من المتوقع أن يصدر حكم أمس الثلاثاء، في اتهام المعارض الروسي اليكسي نافالني بإهانة أحد قدماء المحاربين في الحرب العالمية الثانية، الذي ظهر في مقطع مصور يشيد بالتغيير الدستوري الذي يقول البعض إنه عزز السلطات الرئاسية.

وتعد جلسة اليوم هي الثالثة في هذه القضية، وتوقع المحللون صدور الحكم في الأسبوع الماضي.

واتهم نافالني بسبب تغريدة تعليقا على مقطع الفيديو، وصف فيه الذين ظهروا فيه بـ «الخونة».

وقال المدعي إنه شعر بالإهانة من تعليقات نافالني ما أدى لتدهور صحته، ودفعه لاتهامه بالإساءة له.

ونفى نافالني الاتهامات، وقال إن القضية ذات دافع سياسي، وأن المدعي 94 عاما، عاجز عن متابعة المحاكمة، وأنه مجرد «دمية» في المحاكمة.

وفي حال إدانته، قد يواجه نافالني عقوبة الغرامة أو العمل القسري أو السجن.

جيش ميانمار يتهم أونغ سان سو شي بانتهاك قانون الكوارث الطبيعية

«وكالات» : وجه النظام العسكري في ميانمار، تهمة ثانية إلى الزعيمة أونغ سان سو تشي، بموجب قانون إدارة الكوارث الطبيعية في البلاد، وفق محاميها.

وقال المحامي خين ماونغ زاو لوكالة فرانس برس، إن «أونغ سان سو تشي اتهمت بارتكاب انتهاك إضافي، بموجب قانون ادارة الكوارث الطبيعية»، علماً أن سو تشي الحائزة جائزة نوبل للسلام في العام 1991، متّهمة باستيراد أجهزة اتّصالات لا سلكيّة بشكل غير قانوني.

من جهة أخرى تواصلت الاحتجاجات أمس الثلاثاء، في ميانمار ضد الانقلاب العسكري، رغم التهديد المتصاعد باستخدام العنف.

وأفادت منصة 11 ميانمار المحلية الإخبارية بأن المتظاهرين خرجوا في شوارع عدة مدن في ميانمار.

وتجمع المتظاهرون أمام السفارة الأمريكية في يانغون وبالقرب من البنك المركزي، مطالبين بإعادة تنصيب حكومة مدنية بقيادة الزعيمة الفعلية المحتجزة أونغ سان سو تشي، والإفراج عنها.

وجدد المشاركون دعواتهم للأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم، وحمل الكثيرون لافتات عليها «نحن، شعب ميانمار، نؤيد أي إجراء تتخذه الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية».

وكان الرئيس الأمريكي جو بايدن قد أعلن الأسبوع الماضي عن فرض عقوبات على جنرالات بارزين وشركات مرتبطة بهم، ويأمل المتظاهرون أن تحذو دول أخرى حذو بايدن.

ومن ناحية أخرى، تجمع عدد كبير من المواطنين خارج بنك مياوادي، الذي يملكه الجيش، اليوم، حيث يحاول المواطنون سحب أموالهم، بعد أن دعت حركة المقاومة لمقاطعة الأعمال التي يديرها الجيش.

وبحلول ظهر أمس، اضطر البنك للإغلاق بسبب الحشود، وقال إنه لن يخرج أي أموال قبل اليوم الأربعاء.

متظاهرون يرفعون صور أونغ سان سو تشي في ميانمار

نيوزيلندا تنتقد أستراليا بعد احتجاز إرهابية من داعش في تركيا

رئيسة وزراء نيوزيلندا جاسيندا أردرن

«وكالات» : انتقدت رئيسة الوزراء النيوزيلندية جاسيندا أردرن، أستراليا لرفضها تحمل مسؤولية احتجاز امرأة وطفلين، على الحدود التركية.

وكانت وزارة الدفاع الوطني التركية قالت إن المرأة 26 عاماً، «إرهابية» من تنظيم داعش، قبض عليها «وهي تحاول دخول بلادنا بشكل غير قانوني من سوريا»، حسب بيان للحكومة على تويتر.

وقالت أردرن في بيان اليوم الثلاثاء إن المرأة تحمل جنسية مزدوجة نيوزيلندية وأسترالية وأنها كانت معروفة لدى سلطات البلدين «لبعض الوقت».

وأثارت السلطات في نيوزيلندا مخاوف مع نظيرتها في أستراليا حول الدولة التي عليها تحمل المسؤولية إذا عادت المرأة أو احتجزت، رغم إسقاط الحكومة الأسترالية الجنسية عن المرأة.

وقالت أردرن إن المرأة لم تعش في نيوزيلندا منذ أن كانت في السادسة من عمرها ولها أسرة في أستراليا وغادرت إلى سوريا من أستراليا بجواز سفرها الأسترالي.

وأضافت أن «أي شخص يتمتع بعقلية عادلة يعتبرها أسترالية وهذا رأيي أيضا. نعتقد أن أستراليا تخلت عن مسؤولياتها تجاهها وأوضحت هذه النقطة شخصيا لرئيس الوزراء موريسون».

وزيرة العدل الألمانية تدعو للمصادقة على قانون ضدالتحريض عبر الإنترنت

برلين – «وكالات» : أكدت وزيرة العدل الألمانية كريستينا لامبرشت، أهمية المصادقة على قانون الكراهية والتحريض على الإنترنت.

وقالت لامبرشت لشبكة التحرير الصحافي في ألمانيا أمس الثلاثاء: «إنه أمر مروع، أي شخص يقدم حقائق لمساعدتنا في مكافحة وباء كورونا بشكل أفضل، تغرقه التهديدات».

وشددت الوزيرة على ضرورة وضع نهاية لذلك وملاحقة الجناة من قبل القضاء، وقالت: «التهديدات بالقتل ليست تعبيراً عن الرأي، بل هي جرائم».

يذكر أن كارل لاوترباخ، السياسي المعني بشؤون الصحة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحاكم في ألمانيا، تلقى تهديدات بالقتل، حسب تصريحاته.

وقال لاوترباخ عبر تويتر: «تجتاحني موجة كراهية مجدداً على الإنترنت، تشمل تهديدات بالقتل وإهانات يصعب تحملها، وهناك دعوات للعنف بصورة مستمرة».

وقالت الوزيرة: «على كل الذين يؤيدون مكافحة حاسمة للتطرف اليميني والكراهية والتحريض، أن يتبعوا أقوالهم بأفعال ويتعاونوا في العمل بشكل بناء على التوصل لحل».

قادة دول الساحل يطالبون الدول الغنية بشطب ديونهم

«وكالات» : أنهى زعماء دول مجموعة الساحل الخمس أعمال قمتهم السابعة مساء الإثنين في العاصمة التشادية نجامينا، بدعوة المجتمع الدولي والهيئات الدولية والدول الغنية إلى الإسراع بشطب ديون دول الساحل لمساعدتها على رفع التحديات الكبيرة التي تواجهها بسبب تنامي الإرهاب والفقر ونقص الموارد المالية.

وقال الرئيس التشادي إدريس دبي اتنو في خطاب اختتام القمة: «نشدد على أهمية إلغاء ديون المجموعة من أجل المضي قدما في تنفيذ برنامجها الاستثماري ذي الأولوية تجسيدا لمقاربة تلازم الأمن والتنمية التي تبنتها مجموعتنا منذ انطلاقتها».

وقال الرئيس دبي إن هذا اللقاء «أثمر مزيدا من التضامن والثقة المتبادلة بين قادة الدول الخمس وشعوبها».

وأبرز أن ذلك «ليس على مستوى الشريط الساحلي فقط وإنما على مستوى الاتحاد الإفريقي الذي يسعى جاهدا إلى تعزيز السلام والوحدة والتعايش في هذا المجال الجغرافي».

وقال إن الرئاسة التشادية لمجموعة دول الساحل ستواصل تنفيذ خارطة الطريق المعلنة في قمة «بو» الفرنسية.

وعلى هامش القمة عقد « تحالف الساحل» الذي يضم أهم الدول والكيانات الغنية، فرنسا، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، وهولندا، والدنمارك، والسويد، واليابان، والإمارات، والسعودية، وكندا، والبنك الدولي، والاتحاد الإفريقي، والبنك الإفريقي للتنمية، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، وبريطانيا ولوكسمبورغ، وإسبانيا، وإيطاليا، جمعيته العامة في العاصمة التشادية لعرض حصيلة عمله في ثلاثة أعوام .

وتهدف هذه المنظمة التي أطلق عليها « تحالف الساحل» والتي أنشئت بمبادرة من فرنسا، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، إلى رفع التحديات المتعددة مثل التدهور الأمني بشكل دائم، وتنامي الجماعات المتشددة، وغياب آفاق التنمية، وضعف الحصول على التعليم، وانعدام فرص العمل، والوصول للخدمات الأساسية، من ماء، وكهرباء في دول الساحل وهي موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، وبوركينا فاسو.

وأعلنت الجمعية العامة للتحالف أن النتائج مكنت من تزويد 550 ألف شخص بالكهرباء، و1.6مليون آخرين بالصرف الصحي، و5.5 ملايين بتوصيل الماء الصالح للشرب.

وأعلن التحالف أن التعهدات المالية لأعضاء التحالف ارتفعت من 7 مليارات يورو إلى 17 مليار يورو.